Journal of Humanities and Social Sciences Researches (JHSSR)

ISSN: 2958-3160 (Online)

The impact of the electoral system on political representation in the Iraqi parliament after 2005

Qasim Alwan Saeed [1], Esraa Nazim Hamid[1]

[1] College of Politics, Tikrit University, Iraq

[*] Corresponding author: israa.nadhim4@st.tu.edu.iq

Received: 02/01/2023 Accepted:24/02/2023

Abstract

In 2005, Iraq tended to adopt a political system that recognizes the procedures of "democracy" in forming the political system, and what was founded for it is the establishment of a parliamentary system, meaning the formation of a parliament that recognizes it as the representative of the sovereign, and that the sovereign on the ground is represented by the people, and through the representatives of the people they Choose who to rule. And if the method of forming the parliamentary system and the performance of the parliament is traced and compared to what was applied in Iraq, it is noted that there is a significant shortcoming of the electoral system in terms of political representation within the Iraqi parliament from 2005 to 2021, and its indicator could be the outputs of Iraqi political action on the ground. As a result of the weakness or absence of Parliament from performing its duties properly.

Keywords: Electoral system, political representation, Iraqi parliament, Iraqi elections.

أثر النظام الانتخابي على التمثيل السياسي في مجلس النواب العراقي بعد عام 2005

أ.د. قاسم علون سعيد[1] و اسراء ناظم حميد[1]

كلية العلوم السياسية, جامعة تكريت, العراق

***البريد الالكتروني للمؤلف المراسل:** israa.nadhim4@st.tu.edu.iq

الخلاصة

اتجه العراق عام 2005, إلى اعتماد نظام سياسي يسلم بإجراءات "الديمقراطية" في تشكيل النظام السياسي، وما اسس له هو اقامة نظام برلماني، بمعنى تشكيل برلمان يعترف له بانه ممثل صاحب السيادة، وان صاحب السيادة على الارض متمثل بالشعب، ومن خلال ممثلي الشعب يتم اختيار من يحكم. واذا ما تم تتبع طريقة تشكل النظام البرلماني، واداء البرلمان، ومقارنته بما طبق في العراق، يلاحظ ان هناك قصور كبير للنظام الانتخابي على التمثيل السياسي داخل البرلمان العراقي منذ عام 2005 إلى عام 2021، يمكن ان يكون مؤشره هو مخرجات العمل السياسي العراقي على ارض الواقع، جراء ضعف أو غياب البرلمان عن اداء مهامه بالشكل السليم.

الكلمات المفتاحيه: النظام الانتخابي، التمثيل السياسي، البرلمان العراقي، الانتخابات العراقية.

المقدمة

ان هدف "النظام الانتخابي" هو تحقيق اكبر قدر من العدالة في توزيع المقاعد البرلمانية حسب الأصوات التي يحصل عليها كل حزب أو كتلة سياسية, وتكريس مبدا التداول السلمي للسلطة لتحقيق الاستقرار في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة, لذا فان

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.000108

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

تعدد النظم الانتخابية المتبعة في التجربة الديمقراطية في العراق يستوجب بحثها لبيان طبيعة واثأر تلك النظم والأهداف المتحققة وهذا يستدعي استقراء تلك التجارب وبيان نتائجها واهم الآثار المتحققة من اختيار نظام انتخابي على التمثيل السياسي داخل البرلمان, وكذلك التأثير في الاحزاب والقوى السياسية فضلاً عن تأثيره على تشكيل الحكومة واستقرارها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية في النظر بإمكانية إضافة تعميمات حول النظم الانتخابية الملائمة للحالة العراقية في تحقيق عملية الاستقرار السياسي.

مشكلة البحث : تتلخص الغاية من بحث النظام الانتخابي واثره في عمل البرلمان، في تسليط الضوء على عملية تشكيل البرلمان لما لها من دور فاعل ومؤثر في نجاح عمل البرلمان ، وبالطبع يكون ذلك بالتلاقي مع عوامل اخرى في النظام السياسي.

فرضية البحث: اتساقاً مع المشكلة المطروحة فإن البحث ينطلق من فرضية اساسية قوامها "إن هناك علاقة موجبة بين شكل النظام الانتخابي من جهة والفاعلية والاستقرار السياسي من جهة أخرى في العراق".

منهج البحث: اعتمد البحث منهجا تحليليا وصفياً، اعتمد بالدرجة الأساس على التجربة العراقية، الانتخابية والبرلمانية بعد عام2005.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث مطالب ومقدمة وخاتمة.

تناول المطلب الأول مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الأولى والثانية (2005-2010), بينما تناول المطلب الثاني مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الثالثة والرابعة (2014- 2018), فيما خصص المطلب الثالث مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الخامسة (2021).

المطلب الاول: مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الأولى (2005-2010)

تؤثر النظم الانتخابية بشكل مباشر على التمثيل السياسي داخل البرلمان, وتتباين درجة التأثير في بلدنا في مراحل مختلفة ووفق "قانون الانتخاب" الذي تعرض للتغير لمرات عديدة بعد عام 2005, ولم ينجح قانون انتخاب مجلس النواب العراقي لسنة 2005, في انتاج مجلس فاعل لا على المستوى التشريعي ولا المستوى الرقابي، وذلك باعتراف النواب انفسهم وقادة الاحزاب والمراقبين, مما اضطر بحكم تكوينه إلى التخلي عن أحد اهم مبادئ النظام البرلماني وهو الاغلبية والسياسية الحاكمة والاقلية المعارضة، وتم عملياً التحول الى نظام "التعددية التوافقية" القائمة على اساس المكونات الاجتماعية التقليدية القومية والدينية والمذهبية والمناطقية, مما افقد هذا المجلس القدرة على تشريع قوانين اساسية مثل تعديل الدستور ووضع قانون انتخابي يحقق العدالة، وفشل كلي في الرقابة على السلطة التنفيذية "التوافقية ومحاسبتها، وهي الناتجة عن اختياره والتي لم تكن منسجمة سياسياً، وسجلت درجات عليا من الفساد الاداري والمالي عالمياً، ولم تستطع حتى اجراء احصاء سكاني على أقل تقدير[1].

أولاً_ انتخابات 2005: جرت هذه الانتخابات في 15 كانون الأول 2005, وفق التوقيتات التي اعلنت عنها إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية اذ أصدرت الجمعية الوطنية الانتقالية القانون رقم (16) لسنة 2005[2]، وقد تبنى هذا القانون نظام التمثيل النسبي ولكن هذه المرة بدوائر متعددة مغلقة ويجوز الترشيح الفردي اذ نص على ان تكون كل محافظة وفقاً للحدود الادارية الرسمية دائرة انتخابية تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة[3]. أما طريقة توزيع المقاعد وفق هذا النظام فكانت على نحوين وفق الآتي[4]:

- القسمة الأولى على "القاسم الانتخابي"، بقسمة مجموع الأصوات الصحيحة لكل كيان على هذا القاسم وتعطى المقاعد للمرشحين في القائمة طبقاً لترتيب الأسماء، وفق الباقي الأقوى.
- توزع المقاعد التعويضية أيضاً وفق "القسمة على المعدل الوطني"، وذلك بقسمة مجموع الأصوات التي حصل عليها كل كيان على هذا المعدل لتحديد عدد المقاعد التي تخصص له.

---

[1] - حازم عبد الحميد النعيمي, إشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 28 (الجامعة المستنصرية: 2009), ص12.

[2] - جريدة الوقائع العراقية, بيان رئاسة الجمهورية, عدد 4010 في 23 تشرين الثاني 2005.

[3] - جريدة الوقائع العراقية, بيان رئاسة الجمهورية, مصدر سبق ذكره.

[4] - عبيد خضير جبر, المادة التاسعة من قانون الانتخابات وشرعية اعضاء مجلس النواب صحيفة الصباح العراقية, العدد 3825, 9 تشرين الاول 2009.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

- توزيع المقاعد التعويضية على الكيانات التي لم تحصل على تمثيل في الدوائر الانتخابية بشرط حصولها على "المعدل الوطني"، وتوزع المقاعد المتبقية على الكيانات الممثلة في الدوائر الانتخابية بنسبة عدد أصواتها من مجموع الأصوات، وتقدم الكيانات السياسية قوائم بمرشحيها لشغل المقاعد التعويضية.
- اما "الترشيح الفردي" في هذا القانون فقد نص بإمكانية الترشيح الفردي والمنافسة الانتخابية على مقاعد الدائرة الانتخابية ظاهراً إلا ان هذا مستبعد وذلك لأن المرشح الفردي وأن حصل على أعلى من أصوات المرشحين داخل القائمة فأن مجموع أصوات القائمة تحول بينه وبين حصوله على المقعد من ضمن المقاعد المخصصة بعد قسمة أصواته الصحيحة على المعدل الانتخابي وبذلك ستكون فرصته ضئيلة أن لم تكن معدومة.

وبحسب المفوضية العليا التي اشرفت على توزيع الانتخابات فقد تم تخصيص(59) من مقاعد البرلمان لمحافظة بغداد و(19) لمحافظة نينوى و(16) لمحافظة البصرة و(15) لمحافظة السليمانية و(13) لمحافظة اربيل و(12) لمحافظة ذي قار و(11) لمحافظة بابل و(10) لمحافظة ديالى و(9) لكل من محافظة الأنبار ومحافظة كركوك و(8) لكل من محافظة صلاح الدين ومحافظة النجف ومحافظة القادسية و(7) لكل من محافظة ميسان ومحافظة دهوك و(6) لكل من محافظة كربلاء ومحافظة المثنى اما بالنسبة للمقاعد الـ (45) المتبقية فقد منحت للأقليات التي لم تستطع المنافسة مع القوائم الكبرى، فيما كانت نسبة مقاعد النساء هي 25 % من المقاعد التي اقرها الدستور[5].

وقد سجل عددٍ كبير من الأحزاب والائتلافات لخوض الانتخابات اذ تنافس في الانتخاب (6655) مرشحاً و(307) كيان سياسي و(19) ائتلاف, إلا أن التكتلات الرئيسة كانت: الائتلاف العراقي الموحد (555): وضمت الأحزاب الشيعية الدينية مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية وحركة التيار الصدري, التحالف الكردي (730): وضمت الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني, القائمة العراقية الوطنية (731) وكانت عبارة عن تحالف وطني علماني بقيادة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي, قائمة المؤتمر الوطني العراقي (618): وكانت عبارة عن تحالف وطني منافس بقيادة أحمد الجلبي، كما شارك عدد من التجمعات السنية، تحت مسمى جبهة التوافق العراقية، وأحد أهم الأحزاب المشاركة فيها هو الحزب العراقي الإسلامي, وفي 20 كانون الثاني 2006, اعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق ان قائمة الائتلاف العراقي الموحد (555) التي ضمت الأحزاب الشيعية الدينية مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية وحركة مقتدى الصدر قد حازت على(128) مقعداً من العدد الإجمالي لمقاعد مجلس النواب العراقي الباب الإجمالي (275) مقعداً، وحلت قائمة التحالف الكردي (730) التي ضمت الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بالمرتبة الثانية بعد حصولها على (53) مقعداً بينما حصلت جبهة التوافق السنية على (44) مقعداً وحلت بالمرتبة الثالثة[6].

ويمكن تحليل النظام الانتخابي لهذه الدورة النيابية من خلال القانون الانتخابي رقم (16) لسنة 2005, بشكل عام ونظامه الانتخابي بشكل خاص لم يبتعد كثيراً عن القانون الانتخابي رقم (96) لسنة 2004, ونظامه الانتخابي, فما رصد من سلبيات في قانون (96) سنة 2004, مثل "القائمة المغلقة, وطريقة الباقي الاقوى, وترتيب المرشحين في القائمة, المقاعد الشاغرة", وستدرج اهم الملاحظات التي شخصت على قانون رقم (16) لسنة 2005, والنظام الانتخابي للدورة النيابية الاولى.

أن ما ذهب اليه قانون الانتخاب في المادة (8) من جواز حق الترشيح في أي دائرة يختارها المرشح افرزت اشكالية التزاحم في بعض الدوائر الانتخابية, وكان الاجدر هو تطبيق شرط الاقامة على اعتبار الشخص المرشح عن دائرته الانتخابية التي يقيم فيها يكون قطعا اكثر دراية واطلاع على كل حاجاتها واهم اهتماماتها[7].

وفيما تم الأخذ في القائمة المغلقة والترشيح الفردي بحسب نص المادة (9) من القانون, وما تحمله في طياتها من مثالب كتقييد حرية الناخب في اختيار ووصول الاعداد غير الكفؤة وغير الفاعلة إلى المجالس النيابية, بالرغم مما ذهب اليه البعض لتبرير اعتمادها بحجة ضعف الوعي الانتخابي وعدم معرفة الناخبين للمرشحين المغتربين خصوصاً[8].

---

[5] -فاطمة حسين سلوم, الانتخابات البرلمانية العراقية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية, العدد 40(جامعة المستنصرية: 2012), ص119.

[6] - عبد العزيز عليوي العيساوي, نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, ط1, 2013, ص115.

[7] - حنان محمد القيسي, دراسة في قانون الانتخاب العراقي, مجلة المستقبل العراقي, العدد 8 (بغداد: 2006), ص18.

[8] - سامر مؤيد عبد اللطيف, التعديل في قانون الانتخابات العراقي الدواعي الدلالات والابعاد, مجلة اهل البيت, العدد 10(كربلاء: 2010), ص84.

وبخصوص توزيع المقاعد طبقاً لتسلسل المرشحين في القائمة, فإن هذا القانون اهتم بمصلحة الاحزاب والقيادات الحزبية, ليكون البرلمان عبارة عن قيادات حزبية وليس ممثلين عن احزاب, وهذا بطبيعة الحال يعرقل سير بناء دولة القانون, اذ منح القانون الكيانات سياسة حق ترتيب لمرشحين في القائمة دون اعتماد معايير موضوعية كالكفاءة والخبرة والمؤهل العلمي, وانما اعتماد نسب الولاء[9].

اما الدوائر الانتخابية والمقاعد التي وزعت لها، فقد نصت المادة (49 / اولاً) من الدستور على "يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله"[10]، الا ان المادة (15 / ثانياً) من قانون رقم (16) لسنة 2005، نصت على " تكون كل محافظة وفقاً للحدود الادارية الرسمية دائرة انتخابية تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة حسب انتخابات 30 كانون الثاني 2005, المعتمد على نظام البطاقة التموينية [11].

وقد تم توزيع المقاعد التعويضية الـ (45) على مرحلتين، الاولى للكيانات السياسية التي لم تفز بمقعد على مستوى المحافظة لكنها بلغت المعدل الوطني، الثانية الكيانات السياسية الفائزة بمقاعد المحافظة خصص لها مقاعد وفقا لمجموع الاصوات التي فازت بها على المستوى الوطني [12]. وبالرغم من ان فكرة المقاعد التعويضية قد وزعت بأسلوب التمثيل النسبي الكامل، اذ قدمت الكيانات السياسية قوائم وطنية لشغل المقاعد التعويضية، واستخدام التمثيل النسبي التقريبي على مستوى الدائرة الانتخابية الا ان النظام الانتخابي "أخفق في تمثيل الاقليات والكيانات الصغيرة والفردية ومنح المقاعد التعويضية الى الكيانات والائتلافات الكبيرة"، فالمفارقة تكمن بان النظام السياسي يسعى الى تمثيل الاقليات من خلال المقاعد التعويضية ولكنه في نفس الوقت استخدم طريقة الباقي الاقوى التي تخدم الاحزاب الكبيرة. ما يمكن قوله ان هذه النتائج لا يتحملها النظام الانتخابي وحده، فالسلوك السياسي والانتخابي للناخب كانت له تبعاته، اذ كان سلوكا طائفياً قومياً لا سلوكاً عقلانياً، بدليل ان الناخب راح يصوت للقائمة التي تتماشى وايديولوجيته الدينية والطائفية لا السياسية، فكان الاجدر ان يصوت للبرنامج الانتخابي لكنه اتجه عكس ذلك، وهذا ما ترك اثره على العملية الانتخابية بشكل خاص والعملية السياسية بشكل عام[13]. وتجدر الإشارة الى ان النظام الانتخابي استطاع ان يضمن حصة للمرأة في البرلمان تجاوزت الربع، اذ بلغت (73) مقعدا من أصل (275) مقدا اي نسبة 27 %، وان كانت قد تراجعت عن حصتها في الجمعية الوطنية التي بلغت (87) مقعداً, اي نسبة 31 %، الا ان هذا التراجع سببه هو اتباع نظام الدائرة الانتخابية الواحدة والقائمة المغلقة في الانتخابات الاولى فأخذت المرأة حصتها في دون تجزئة اما في الانتخابات الثانية فكانت القائمة المغلقة مع الدوائر المتعددة مما ادى إلى تجزئة الاصوات وانعكاس هذا في انخفاض نسبة الفائض لكل قائمة[14].

وقد اثر هذا النظام في زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات لاسيما بعد التغيرات التي طرأت عليه، اذ اصبح للسنة العرب تمثيل قوي في هذه الانتخابات تمثل بكتلتين كبيرتين هما جبهة التوافق العراقية وجبهة الحوار الوطني العراقية [15].الخلاصة في ظل نظام "التمثيل النسبي" عجز أي كيان سياسي من تحقيق الاغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة، وكذلك عجز هذا النظام عن تحقيق معارضة قوية، وهو ما دفع الكيانات السياسية الى تشكيل تحالفات عابرة للطائفية رغم كونها وصلت للبرلمان بالتصويت الطائفي، لتجد نفسها ملزمة على تشكيل حكومة ائتلافية توافقية[16], بالتالي دفع هذه كله إلى توجيه الانتقادات الرسمية والشعبية لهذا القانون الانتخابي وانعكاساته حتى تعالت الاصوات التي نادت بتعديله وتلافي عيوبه قبيل الدورة الانتخابية التالية.

ثانياً_ مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الثانية (2010 – 2014): جرت هذه الانتخابات في 7 آذار 2010، وفق الدستور الدائم لسنة 2005، وقد تم اجراءها اعتماداً على قانون رقم 16 لسنة 2005, النافذ والأنظمة والتعليمات التي أصدرتها المفوضية استناداً له, كان أولى الإشكالات القانونية التي سبقت الانتخابات النيابية إقرار قانون الانتخابات الذي يحدد آلية الانتخابات وخاصة مع تنامي الضغط الشعبي المطالب بتحويل آلية القوائم الانتخابية من القائمة المغلقة إلى القائمة المفتوحة مع جدل حول تحويل العراق من دائرة انتخابية واحدة إلى 18 دائرة انتخابية تمثل "مدن البلاد" ليتم اختيار الناخب لمرشحه من بين مدينته، كما جرى لغط كبير حول الآلية

---

[9] - قحطان احمد سليمان, ملاحظات اولية على قانون الانتخابات ونتائجها, مجلة العلوم السياسية, العدد 41 (جامعة بغداد, 2010), ص199.
[10] - المادة (49) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.
[11] - المادة (15) من قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005.
[12] - تغريد حنون علي, على فكرة الديمقراطية بين النشأة والتعزيز في العراق, مجلة العلوم السياسية, العدد 39 (جامعة بغداد, 2008), ص32.
[13] - جريدة الصباح, العدد (734) بغداد, 31 كانون الاول, 2005.
[14] - بلقيس محمد جواد, دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي, ط1 (سوريا: دار الحصاد, 2013), ص68.
[15] - قناة العراقية الفضائية, في مقابلة مع نائب الرئيس العراقي (الاسبق) طارق الهاشمي في تموز 2006, في: (11\7\2022) /https://imn.iq/youtube
[16] - A.I. Dawisha, Larry jay Diamond, Iraq's year of voting Dangerously Journal of Democracy, volume 17, Number 2, April 2006, p99.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

المتبعة التي سينتخب بها الناخبين العراقيين المقيمين في خارج العراق وخاصة ونحن أمام ما يقارب الخمسة مليون عراقي خارج البلاد في قارات العالم الخمس ساهمت مراحل العراق السابقة بأبعادهم عن بلادهم كما ضل احتساب أصوات المقاعد التكميلية عنوان خلاف شعبي– حكومي، على خلفية اعتماد بعض الكتل للأصوات التكميلية وسيلة لإدخال مقربين غير فائزين داخل قبة البرلمان دون أن يحققوا شيء يذكر للناخب, رغم ذلك فقد صوت مجلس النواب العراقي في جلسته 23 تشرين الثاني 2009, على تعديل قانون الانتخابات رقم (16) لسنة (2005). وصدر القانون المعدل بتاريخ 9 كانون الأول 2009, وجاء في الأسباب الموجبة لتعديل هذا القانون ما يأتي " لغرض أجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة في العراق وبغية الارتقاء بهذه الانتخابات إلى المستوى المطلوب وفق المعايير الدولية المعتمدة والمطالب الشعبية، شرع هذا القانون"[17].

تم توزيع عدد المقاعد على المحافظات كالتالي (68) مقعد في بغداد، (31) مقعد في البصرة، (18) مقعد للناصرية، (16) مقعد لبابل، (16) مقعد للسليمانية، (14) مقعد للأنبار، (14) مقعد لأربيل، (13) مقعد إلى لديالى، (12) مقعد إلى صلاح الدين، (11) مقعد الى واسط، (11) مقعد الى الديوانية، (10) مقعد إلى العمارة، (10) مقاعد إلى دهوك، (10) مقاعد الى كربلاء، (7) مقاعد إلى السماوة، (12) مقعد إلى النجف، (12) مقعد الى دهوك. تنافس في انتخابات السابع من اذار، (12) ائتلافاً، ضمت (297) كياناً سياسياً (مقابل 35 ائتلافا وقرابة 223 كيانا سياسيا في الانتخابات السابقة، في ظل مقاطعة أربع محافظات سنية عن التصويت)[18]، وذلك بعد إقصاء العديد من الكتل والشخصيات القومية والليبرالية من جانب هيئة المساءلة والعدالة، التي يترأسها أحمد الجلبي، زعيم المؤتمر الوطني العراقي " أحد روافد الائتلاف الوطني العراقي ". وهو الإقصاء الذي نال ما يعادل (600) شخصية، كان النصيب الأكبر منها لقائمة اياد علاوي، أذ حظر مشاركة الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح مطلك، مما أثار علامة استفهام كبيرة حول دور الهيئة في التأثير على تلك الانتخابات. وكانت أبرز القوى المستبعدة، فضلاً لقائمة المطلك، جبهة كركوك العراقية بزعامة أحمد حميد العبيدي، والكتلة العربية الوطنية المستقلة بزعامة خضر الحمداني، وقائمة جواد البولاني. إلا أن بعض مرشحى تلك الكتل حاولوا دخول الانتخابات كمستقلين أو تحت لافتة أخرى, غير أن أبرز تلك الائتلافات ستة رئيسة هيمنت على مقاعد مجلس النواب الجديد، التي زاد القانون الانتخابي الجديد " تعديل رقم 26 لعام 2009 على قانون الانتخابات ورقم 16 لعام 2005 " عددها إلى (325)، عوضاً عن (275) مقعد بالبرلمان السابق "توزع حسب التقسيم التالي : 310 على المحافظات العراقية بواقع مقعد لكل 100 ألف نسمة حسب التقسيم الإداري لها، و15 مقعدا تعويضاً". اما عن نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات فقد بلغت (62 %) من عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في عموم العراق. وفي يوم 26 آذار2010، اعلنت المفوضية العليا للانتخابات وبحضور عدد كبير من المراقبين الدوليين ومن ضمنهم مبعوث الامين العام للجامعة العربية " محمد الخلميشي"، النتائج النهائية للانتخابات التي افرزت فوز كل من: القائمة العراقية بـ (91) مقعداً، دولة القانون بـ (89) مقعداً، الائتلاف الوطني العراقي بـ (70) مقعداً، التحالف الكردستاني (43) مقعداً، حركة التغيير (8) مقاعد، جبهة التوافق العراقية(6) مقاعد، ائتلاف وحدة العراق (4) مقاعد، الاتحاد الاسلامي الكردستاني (4) مقاعد، الجماعة الاسلامية الكردستانية(2)، المكونات (8) مقاعد[19]. كما هو موضح بالجدول رقم (4) ادناه:

جدول رقم (4) نتائج انتخابات مجلس النواب لعام 2010

القائمة	المقاعد
القائمة العراقية	**91**
قائمة ائتلاف دولة القانون	**89**
الائتلاف الوطني العراقي	**70**
التحالف الكردستاني	**43**

[17] - اروى فخري عبد اللطيف, مبادى النظم الانتخابي في العراق لعام 2010, مجلة جامعة تكريت, العدد5 (جامعة تكريت: 2010), ص154-159.

[18] - سفين جلال فتح الله, جغرافية الانتخابات البرلمانية لعام 2010, دراسة في الجغرافية السياسية, مجلة جامعة كركوك, العدد1 (جامعة كويه: كلية العلوم الاجتماعية, 2013), ص26.

[19] - سفين جلال فتح الله, مصدر سبق ذكره, ص27.

حركة التغيير (كوران)	**8**
جبهة التوافق العراقية	**6**
ائتلاف وحدة العراق	**4**
الاتحاد الاسلامي الكردستاني	**4**
الجماعة الاسلامية الكردستانية	**2**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على BBC Arabic في الموقع الالكتروني: (2022\8\5)https://2u.pw/PQe2S

ويمكن تحليل النظام الانتخابي لهذه الدورة من خلال اختلاف انتخابات آذار 2010, عن سابقتها من خلال انهاء حدة التحالفات الطائفية، ويظهر هذا في تفتيت التحالفات السابقة وكثرة عدد الاحزاب المشاركة في هذه الانتخابات أذ بلغت (296) حزباً مقابل (228) حزباً في انتخابات عام 2005، اذ شهدت اغلب هذه التحالفات عمليات تفتيت واعادة اندماج في محاولة منها للتخلص من سمات الطائفية وتقديم نفسها عابرة للطوائف والعرقيات[20], يبدو أن أول اشكالية يثيرها قانون رقم (26) لسنة 2009, في صياغة النظام الانتخابي هي آلية توزيع مقاعد البرلمان على الدوائر الانتخابية، فهناك دوائر انتخابية منحت مقاعد برلمانية اكثر من استحقاقها، بينما لم تنل دوائر اخرى عدداً كافياً من المقاعد وفقا للمادة(49) من الدستور، فعلى سبيل المثال: ان محافظات المثنى، كربلاء، واسط، النجف، ميسان، الانبار، كدوائر انتخابية نالت عدداً من المقاعد يزيد عن استحقاقها الفعلي، كذلك كركوك منحت (12) مقعدا في حين ان عدد نفوسها لا يستوجب منحها اكثر من (8) مقاعد، وهذه الاشكالية من صنع الاحزاب المسيطرة على البرلمان والحكومة اذ عملت على ترتيب المقاعد بما يضمن لها الفوز من دون جهد، فالمفوضية اعتمدت "البطاقة التموينية" في توزيع المقاعد على المحافظات[21].

وقد اظهرت نتائج الانتخابات النيابية الثانية ان "النظام الانتخابي" المعتمد فيها جاء لصالح الكيانات الكبيرة على حساب الكيانات الاخرى، اذ فازت(9) كيانات من أصل (86) كياناً مشاركا في تلك الانتخابات، مما أثر سلبا على الاحزاب الصغيرة وكان هذا ناجم عن اتباع نظام الباقي الاقوى واهمال الكيانات الخاسرة، وتطبيق اسلوب الكيان المستبعد، ومنح الكيانات الفائزة المقاعد التعويضية وحرمان الكيانات الصغيرة منها, وبذلك حصل كل من ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية والائتلاف الوطني على مقعدين والتحالف الكردستاني على مقعد واحد[22]، وهذا يعني ان النظام الانتخابي وبالتحديد آلية توزيع مقاعد مجلس النواب اضعف من ان تمثل غالبية الكيانات السياسية, وما يدل على ذلك الرأي هو ان نتائج الانتخابات اسفرت عن فوز (9) كيانات سياسية من اصل (86) كيانا مشاركاً في الانتخابات وبذلك يكون قد استبعد (77) كياناً سياسياً [23].

ايضاً تم توزيع المقاعد التعويضية على القوائم الفائزة بنسبة ما حصلت عليه من اصوات على المستوى الوطني، وهنا تم تطبيق نظام التمثيل النسبي الكامل، وفي خطوة أخرى طبق نظام التمثيل النسبي التقريبي "الجزئي" على مستوى الدوائر الانتخابية، ومن بعدها تم استبعاد القوائم التي لم تفز بمقعد من احدى الدوائر الانتخابية، وبالتالي حصلت القوائم الكبيرة على المقاعد التعويضية فضلاً عن مقاعدها الأصلية، الا ان ايكال مهمة توزيع المقاعد الانتخابية الى رؤساء القوائم الانتخابية دفعهم الى تقديم مرشحيهم دون الالتفات الى عدد الأصوات التي حصلوا عليها، مما ادى الى فوز بعض المرشحين بدون اصوات تؤهلهم، واقصاء المرشحين ممن لهم نصيب اكبر من الاصوات[24]. وفيما يتعلق بمنح المقاعد الشاغرة الى القوائم الفائزة، تعد هذه الفقرة ايجابية تارة وسلبية تارة أخرى، فأما الايجابية فتتمثل بمنح المقاعد الشاغرة للكتل الكبيرة وبالتالي ينعدم وجود كيانات سياسية صغيرة في البرلمان تؤثر على صنع القرار من خلال فيتو الاقليات وبالتالي تكون هناك امكانية تشكيل حكومة ائتلافية باقل عدد ممكن من الاحزاب لان ذلك يؤثر على الاستقرار الحكومي مع

---

[20] - علاء سالم, الانتخابات العراقية 2010, هل من جديد, مجلة السياسة الدولية, العدد 180 (القاهرة: 2010), ص110.
[21] - هيثم غالب الناهي, الانتخابات البرلمانية العراقية بين ازمة التنافس الائتلافات ومصداقة المفوضية, مجلة المستقبل العربي, العدد 375, (مركز دراسات الوحدة العربية: 2010), ص54.
[22] - طه عمر رشيد, الاساس القانوني لحق المعارضة السياسية: العراق نموذجا, ط1 (السليمانية: دار سردم للطباعة والنشر , 2011), ص395.
[23] - طه عمر رشيد, مصدر سبق ذكره, ص395.
[24] - علاء سالم, مصدر سبق ذكره, ص62.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

اختلاف رغبات الاحزاب، اما السلبية فان هذه الفقرة تمنع الكيانات الصغيرة من الوصول الى المجلس النيابي فضلاً عن عدم تمثيل الناخبين الذين صوتوا لهذه الكيانات داخل البرلمان[25].

ومن السلبيات التي أشرت على هذا النظام الانتخابي هو اعطاء الحق للكيانات السياسية بترشيح من تراه مناسبا للمقاعد الشاغرة بسبب الاقالة او الاستقالة أو الوفاة، وبالتالي يصل الى البرلمان اعضاء لم يفوزوا بالانتخابات بل وجودهم ضمن اولويات احزابهم هو الذي جاء بهم الى البرلمان[26].

وفي ذات الوقت افرزت نتائج انتخابات 2010, كتلاً سياسية متقاربة في عدد المقاعد وبالتالي لم تتمكن اي قائمة من تحقيق الاغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومة بمفردها، مما دفع بالقوائم المتنافسة الى تشكيل تحالفات من شأنها ان تتيح لها امكانية تشكيل حكومة[27]، وهذا ما آثار اشكالية "الكتلة النيابية الأكثر عدداً"، وبسبب غياب السوابق الدستورية في هذا المجال اعطت المحكمة الاتحادية رأياً تفسيرا يقضي بأن الكتلة الأكبر هي اما القائمة بالعدد الأكبر من المقاعد او الكتلة التي تجمعت من قائمتين او اكثر من القوائم وتكتلت في كيان واحد في مجلس النواب[28].

وبناء على ما سبق، يتبين ان الآلية التي اتبعت في توزيع مقاعد مجلس النواب لعام 2010, كانت يشوبها التعقيد، وما يعزز هذا الرأي هو الاطلاع على النظام رقم (21) لسنة 2010, الذي اعتمدته المفوضية لتوزيع المقاعد، اذ يتضمن ثلاث مراحل رئيسية وهي " توزيع المقاعد العامة على المحافظات، توزيع مقاعد المكونات، وتوزيع المقاعد التعويضية الوطنية " وتندرج تحت كل مرحلة عدة خطوات وتفصل هذه الخطوات الى فقرات، وفي الغالب رافق هذا التعقيد تأخير النتائج والتي صاحبها الترقب والتشكيك [29].

المطلب الثاني: مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الثالثة والرابعة (2014- 2018)

أولاً_ انتخابات 2014: جرت تلك الانتخابات في 1 حزيران 2014, في ظل الدستور الدائم لسنة 2005 النافذ، وقد اعتمد قانون رقم (45) لسنة 2013, قانون انتخابات مجلس النواب وقد أعتمد نظام التمثيل النسبي أيضاً ويكون الترشيح بالقائمة المفتوحة ويجوز الترشيح الفردي, فقد جرى اعتماد طريقة "سانت ليغو" المعدلة لأول مرة في قانون التعديل الرابع لقانون رقم 36 لسنة 2008, لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في 12 كانون الاول 2012، إذ ان التعديل الرابع للقانون 36 لسنة 2008, قد ألغى القاسم الانتخابي الذي كان معمولاً به في الانتخابات السابقة وأحل محله طريقة أعلى المتوسطات وفقا لطريقة " سانت ليغو" في توزيع المقاعد النيابية على المرشحين الفائزين في الدائرة الانتخابية[30].

وجرى وتوزع المقاعد البرلمانية في هذه الانتخابات بواقع: (69) مقعداً في بغداد، و(15) في الانبار، و (17) في بابل، و(25) في البصرة، و(11) في دهوك، و(19) في ذي قار، و(14) في ديالى، و(15) في أربيل، و (11) في كربلاء، و(12) في كركوك، و(10) في ميسان، و (7) في المثنى، و(12) في النجف، و(31) في نينوى، و(11) في القادسية، و(12) في صلاح الدين، و (18) في السليمانية، و (11) في واسط , فيما تكون المقاعد المتبقية للأقليات, ويبلغ عدد الناخبين المؤهلين للانتخابات التشريعية لعام 2014 نحو (24 000،000،) ناخب، وسجلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحديث بيانات ما نسبته (45 %)، من مجموع الناخبين[31].كما هو موضح بالجدول رقم (5):

---

[25] - احمد يحيى هادي, العملية السياسية في العراق بعد 2003, دراسة في اشكالية الرئاسات الثلاثة, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2014, ص75.

[26] - عبد العزيز عليوي, مصدر سبق ذكره, ص124.

[27] - جريدة الشرق الاوسط, العدد (11509) حزيران 2010.

[28] - مجلس الاقضاء الاعلى, الانتخابات العراقية لعام 2010, في: (13\7\2022) https://www.hjc.iq/index-mob.php

[29] - في قلب الانتخابات العراقية لعام 2010 - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, في:(13\7\2020) https://carnegie-mec.org/2009/11/16/ar-pub-24265

[30]- Elections in Iraq ,April 20 Governorate Council Elections , Frequently Asked Question, International Foundation for Electoral Systems, April 15, 2013,p2.

[31] - ماجدة شكري مهدي, الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و2018 نموذجاً), مجلة كلية الآداب, العدد 132, (جامعة بغداد: 2020), ص13.

جدول رقم (5) توزيع مقاعد مجلس النواب على الدوائر الانتخابية لعام 2014

المحافظة	عدد المقاعد	عدد مقاعد المرأة
بغداد	**69 (2 كوتا)**	**17**
نينوى	**31 (3 كوتا)**	**8**
البصرة	**25**	**6**
ذي قار	**19**	**5**
السليمانية	**18**	**5**
بابل	**17**	**4**
الانبار	**15**	**4**
أربيل	**15 (1 كوتا)**	**4**
ديالى	**14**	**4**
كركوك	**12 (1 كوتا)**	**3**
صلاح الدين	**12**	**3**
دهوك	**12 (1 كوتا)**	**3**
النجف	**12**	**3**
القادسية	**11**	**3**
كربلاء	**11**	**3**
واسط	**11**	**3**
ميسان	**11**	**3**
المثنى	**7**	**2**
المجموع	**320**	**83**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (14) لسنة 2014.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ووضعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ما يسمى بقواعد السلوك الانتخابي، في محاولة لضبط مسار الممارسات الانتخابية، وتحدد عقوبات في حال جرى تسجيل اي خرق لتلك القواعد، التي تتضمن: "تعليمات يجب على الكيان السياسي المشارك في الانتخابات تنفيذها، بالالتزام بالدستور والقوانين الصادرة من مجلس النواب والحظر المفروض على الارهاب وممارساته واستخدامه ومنع الكلام بلغة الكراهية والتخويف والتحريض على العنف، ومنعه من ترويج الأكاذيب وسرقة المواد الانتخابية والتهديد والتزوير واستخدام موارد العراق العامة للأغراض السياسية"[32].

ويمكن تحليل هذا النظام الانتخابي لهذه الدورة , بالقول ان قانون الانتخابات رقم (45) لسنة 2013, انما جاء تنفيذا لقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (12) لسنة 2010, المتضمن عدم دستورية تحويل اصوات الناخبين الذين صوتوا لقوائم لم تحصل على مقعد إلى القوائم الفائزة بشكل غير مشروع [33], وهذا ما احدث تغييرات عديدة في شكل النظام الانتخابي وفي نتائج الانتخابات, فالنظام الانتخابي لسنة 2014, اعتمد طريقة "سانت ليغو المعدلة" لأول مرة، والغي القاسم الانتخابي المعمول به في الانتخابات السابقة، واستخدم نظام الاغلبية البسيطة لتحديد الفائز، أذ اعاد تسلسلات المرشحين وفق ما حصلوا عليه من اصوات الاعلى فالأقل الاقل وهكذا[34].

وقد تم تقسيم العراق إلى (18) دائرة انتخابية تتنافس على (320) مقعداً، واعتبرت (8) مقاعد تعويضية، في حين تم الغاء المقاعد الوطنية من عدد الاصوات الصحيحة المدلى بها في انتخابات 2014[35].

انطلقت الانتخابات في موعدها المحدد, وقد تنافس فيها اكثر من (277) كياناً ممثلين في (36) ائتلافاً, وبلغ عدد المرشحين (9039) مرشحاً, وبلغت نسبة الاقتراع اكثر من 60% أي بما يشكل اكثر من (12) مليون ناخب ممن يحق لهم التصويت, من أصل (22) مليون ناخب, وقد حصلت المرأة (83) مقعداً في البرلمان, وحصلت المكونات على (8) مقاعد, بحسب النتائج التي اعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فوز الاحزاب والكتل الرئيسية المشاركة في الانتخابات, والتي بلغ عددها (36) مكوناً وائتلافاً, ومن اهم تلك الكيانات والائتلافات الفائزة هي كما موضح في الجدول رقم (6) ادناه:

جدول رقم (6) نتائج انتخابات مجلس النواب لعام 2014

الكيان السياسي	المقاعد	الكيان السياسي	المقاعد
دولة القانون	**92**	**ائتلاف الوفاء للعراق**	**2**
التيار الصدري	**34**	**ابناء العراق**	**2**
ائتلاف المواطن	**29**	**تحالف السلام**	**2**
ائتلاف متحدون	**23**	**قائمة الرافدين**	**2**
ائتلاف الوطنية	**21**	**المجلس الكلداني**	**2**
الحزب الديمقراطي الكردستاني	**19**	**تحالف صلاح الدين الوطني**	**1**
حزب الاتحاد الوطني	**19**	**ائتلاف البديل المدني**	**1**

[32] - ماجدة شكري مهدي, مصدر سبق ذكره, ص16.
[33] - عبد الله فاضل حسين, مصدر سبق ذكره, ص114.
[34] - خضير ياسين الغانمي, مصدر سبق ذكره, ص 318.
[35] - عدي عبد مزهر, ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق (2005-2014), اطروحه دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2016, ص239.

ائتلاف العربية	10	**ائتلاف الكرامة**	**1**
حركة التغيير	9	**ائتلاف صادقون**	**1**
ائتلاف الفضيلة	6	**ائتلاف دولة العدالة**	**1**
ائتلاف الإصلاح	6	**الدعوة (تنظيم الداخل)**	**1**
التحالف الكردستاني	6	**الائتلاف الوطني**	**1**
ائتلاف ديالى هويتنا	5	**ائتلاف التضامن**	**1**
ائتلاف وحدة العراق	5	**ائتلاف اخلاص**	**1**
الجماعة الاسلامية	3	**الحركة اليزيدية**	**1**
تحالف نينوى الوطني	3	**قائمة الوركاء**	**1**
التحالف المدني	3	**مجلس احرار الشبك**	**1**
قائمة الجبهة التركمانية	2	**ائتلاف عرب كركوك**	**1**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج انتخابات مجلس النواب لعام 2014, المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, في: #/https://ihec.iq (2020\8\8)

واستناداً على الارقام والنتائج التي افرزتها انتخابات نيسان 2014، يمكن ان نتوصل الى عدد من الملاحظات والمآخذ التي وردت بشأن "النظام الانتخابي" المعتمد في انتخابات الدورة النيابية الثالثة من خلال قانون رقم (45) لسنة 2013, ومن جملة الامور التي افرزها النظام الانتخابي لهذه الدورة، هو ان المقعد النيابي للكتل الكبيرة تطلب عدداً اقل من الاصوات مقارنة بالكتل الصغيرة، فقيمة المقعد بالنسبة لدولة القانون التي حازت على (30) مقعدا في بغداد (35820) صوتا، بينما كان عدد الاصوات التي حصلت على مقعد واحد في بغداد (53719) صوتا لائتلاف العربية وكذلك الحال لبقية المحافظات[36].

ومن المؤشرات الاخرى التي افرزها هذا النظام الانتخابي، هي ارتفاع عدد اصوات القوائم غير الفائزة بالانتخابات، فهي في ادنى مستوياتها في اقليم كردستان اذ شكلت 1,2 % في السليمانية والسبب في هذا الانخفاض هو محدودية عدد القوائم المشاركة في الانتخابات وعدم تشرذمها، لكن هذه النسب تتصاعد في بقية المحافظات العراقية لتصل النسبة الاعلى في محافظة واسط أذ شكلت 36.4 %, من الاصوات التي حصلت عليها القوائم الفائزة، وذهبت هباء بسبب توزعها على عدد كبير من القوائم[37].

من المفارقات ان هذا القانون سمح بالترشيح بما "لا يزيد عن ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية" [38]. وهنا ترد عدة مأخذ منها، ان الكيانات السياسية تعرف وزنها الجماهيري وبالتالي فهي لا ترشح ما يفوق ذلك الوزن تجنبا للأحراج، كما ان زيادة عدد

---

[36] - عبد الله فاضل حسين, مصدر سبق ذكره, ص 115.
[37] - المصدر نفسه, ص 16.
[38] - انور سعيد الحيدري, النظم الانتخابية في العراق قراءة نقدية, بحث في مؤتمر العلمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات, اربيل, 2011, ص5.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

المرشحين عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية يعني مسبقاً ان هناك مرشحين سوف لن يفوزوا، وان ترشيحهم جاء عبثاً، كما ادى ذلك الى احتدام التنافس الانتخابي بين الكيانات السياسية المؤتلفة في ائتلاف انتخابي واحد[39].

كما يتضح ان "القانون الانتخابي" كرس المحاصصة الاثنية والعرقية رسميا عندما منح حصص للمكونات، فهذه المكونات المجتمعية التي لا تملك القدرة على التنافس الاعتيادي في الحصول على مقعد نيابي منحت حصة من اجل تمكينها, لهذا اظهرت نتائج الاستطلاع الذي قام به معهد التثقيف الانتخابي ان 53 %, من المبحوثين اكدوا على ان النظام الانتخابي كان عادلا في تمثيل الاقليات، الا ان هناك حاجة إلى احصاءات سكانية دقيقة ليكون التمثيل حقيقياً[40].

اما الاخذ بنظام القائمة المفتوحة "نسبيا" فقد جاء كحل توفيقي بين القائمة المغلقة التي تدفع نحو "المؤسساتية" وبين القائمة المفتوحة التي تدفع نحو "الشخصانية"، فهي من جانب تتيح لانصار القائمة المغلقة انتخاب القائمة ككل، وتتيح لانصار القائمة المفتوحة انتخاب المرشح الذي يختارونه، وكذلك ادراج اسم الكيان السياسي ورقمه الانتخابي في ورقة الاقتراع [41].

وفيما يخص المرأة، صحيح ان القانون تعامل معها وفق الدستور، الا ان تخصيص نسبة 25 % من مقاعد مجلس النواب للنساء من اجل تمكينها في الحياة السياسية، تعد اخلالا بمبدأ المساواة[42]، كما ان هذه الكوتا النسوية الحق الغبن بالرجال لاسيما في هذه الانتخابات التي افرزت سابقة " مأثورة " عندما حصل المرشح " جاسم الحلفي" على (17575) صوتاً بينما حصلت المرشحة "شروق توفيق" من نفس قائمته على (1417) صوتا، الا ان النظام الانتخابي ابعد " جاسم الحلفي" بعد ان كان تسلسله الثالث في القائمة [43].

وما يلاحظ ايضا ان عدد المرشحين الذين فازوا بما حصلوا عليه من اصوات دون دعم اصوات قوائمهم هو (19) نائبا فقط مقارنة بـ (17) نائبا في الدورة البرلمانية السابقة[44]. كما ان هذا النظام الانتخابي زاد عدد الكيانات الممثلة في مجلس النواب فبعد ان كانت (12) كياناً في انتخابات 2005 و (9) كيانات في انتخابات 2010، اصبحت (36) كياناً في انتخابات 2014, رغم من ان "نظام سانت ليغو المعدل" استطاع الى حد ما ان يحقق عدالة نسبية، الا انه يشوبه التعقيد لاسيما خطوات توزيع المقاعد على (المحافظات – الاقليات - المرأة – المتعادلين ـ المقاعد الشاغرة). واخيرا لم يستطيع هذا النظام زيادة نسبة المشاركة الانتخابية، فبعد ان كانت قد وصلت % 76,3 في انتخابات كانون الاول عام 2005، نجدها قد انخفضت إلى 61.7 % في انتخابات نيسان 2014، ويعود ذلك الى مسببات سياسية، ومن بينها النظام الانتخابي نفسه[45].

ثانياً: مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الرابعة (2018): جرت انتخابات مجلس النواب للدورة الرابعة في 12 حزيران 2018، في ظل الدستور الدائم لسنة 2005، وقد أعتمد على قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013, المعدل بموجب التعديل الأول رقم (1) لسنة 2018[46]، هذا التعديل للقانون قد جاء بتعديل لطريقة توزيع المقاعد وفق البند (أولا) من المادة 14 المعدلة التي نصت" يتم توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وفقا لنظام سانت ليغو المعدل وكما يلي " أولاً : تقسم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الاعداد التسلسلية: (1 ، 3 ، 5 ، 7 ، 9 ، الخ) وبعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. والمؤشر الذي تلمسه عدم استقرار المشرع العراقي على قرار في طريقة احتساب أصوات المرشحين لمجالس المحافظات، ففي كل دورة انتخابية يعدل قانون الانتخابات بما يتلاءم مع ارادة الكتل السياسية الكبيرة التي تسعى للحفاظ على وجودها في المجالس المنتخبة، وأيضاً جاء هذا القانون بشيء جديد آخر هو اعتماد عملية الفرز والعد باستخدام جهاز تسريع النتائج الالكتروني وعلى ان يتم تزويد وكلاء الأحزاب السياسية بنسخة الكترونية من استمارات النتائج وأوراق الاقتراع في كل محطة من محطات الاقتراع. وقد ثارت ثائرة الذين لم تأتي النتائج على مقاساتهم وجرى تأخير إعلان نتائج الانتخابات إلى فترة ليس بالقصيرة أذ جرى خلال هذه الفترة تعديل القانون الانتخابي وصدر التعديل الثالث لقانون الانتخابات رقم (45) لسنة 2013 المعدل المرقم (15) لسنة 2018 ، الذي أعاد طريقة العد والفرز يدوياً لكل المراكز الانتخابية في

---

[39] - انور سعيد الحيدري, مصدر سبق ذكره, ص 16.

[40] - مازن عبد الرضا, تقييم النظام الانتخابي في العراق, مجلة دراسات انتخابية, المفوضية المستقلة العليا للانتخابات العددان 7-8, كانون الثاني, 2016, ص156.

[41] - انور سعيد الحيدري, مصدر سبق ذكره, ص 11.

[42] - علي هادي حميد, مصدر سبق ذكره, ص4.

[43] - رياض غازي فارس, النظام الانتخابي في العراق ودوره في عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد كلية العلوم السياسية, العراق, 2011, ص192.

[44] - عبد الله فاضل العامري, مصدر سبق ذكره, ص115.

[45] - عدي عبد مزهر, مصدر سبق ذكره, ص259.

[46] - جريدة الوقائع العراقية, التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013, العدد 4481, 19 شباط 2018, ص1-2.

عموم العراق وبحضور وكلاء الكيانات السياسية وألغى العمل بجهاز تسريع النتائج الالكترونية، واعتماد النتائج على أساس العد والفرز اليدوي ويشمل هذا العد والفرز حتى المحطات الملغاة منها[47].

وباستثناء أصوات الأقليات المشمولة بنظام (الكوتا) تلغى نتائج انتخابات الخارج لجميع المحافظات وانتخابات الحركة السكانية لمحافظات "الأنبار، صلاح الدين، نينوى، ديالى" وانتخابات النازحين في المخيمات وقد أوقف التعديل أعضاء مجلس المفوضين ومدراء مكاتب المحافظات وأنتدب بدلاً عنهم(9) قضاة من مجلس القضاء الاعلى في عموم العراق بما فيها اقليم كوردستان العراق ليتولى صلاحية مجلس المفوضين، وقد منحهم صلاحية الغاء لبعض النتائج في المراكز الانتخابية في حال وجود مخالفة تتطلب الالغاء[48].

اما فيما يتعلق بالتعديل الثاني لقانون رقم (45) لسنة 2013, المعدل فأهم ما تضمنه كان التالي[49]:

- تخصيص نسبه لا تزيد عن 20 % من المرشحين من حملة الشهادة الاعدادية او ما يعادلها.
- يتكون مجلس النواب من (329) مقعداً, وتوزع (320) مقعداً على المحافظات والمقاعد الـ(9) المتبقية كحصة الكوتا, الغرض من ادراج هذه المادة لتلافي الخطأ الجوهري الذي رافق التعديل الاول لقانون انتخاب (45) لسنة 2013, المعدل, وقد وزعت المقاعد على المحافظات وعلى المكونات والنساء كما هو موضح في الجدول رقم (7) ادناه:

جدول رقم (7) لتوزيع مقاعد مجلس النواب على الدوائر الانتخابية لعام 2018

المحافظة	عدد المقاعد	عدد مقاعد المكونات	مقاعد المرأة
بغداد	**69**	**(2) المسيحي \ الصابئي**	**17**
نينوى	**31**	**(3) المسيحي\ الشبكي\ الايزيدي**	**8**
البصرة	**25**		**6**
ذي قار	**19**		**5**
السليمانية	**18**		**5**
بابل	**17**		**4**
الانبار	**15**		**4**
أربيل	**15**	**(1) مقعد للمكون المسيحي**	**4**
ديالى	**14**		**4**
كركوك	**12**	**(1) مقعد للمكون المسيحي**	**3**
النجف	**12**		**3**

[47] - جريدة الوقائع العراقية, التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 المعدل العدد 4506, 17 ايلول 2018, ص1.

[48] - قانون انتخابات مجلس النواب العراقي المرقم 9, لسنة 2020.

[49] - المادة (5) من قانون التعديل الاول لقانون انتخاب مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 المعدل.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

صلاح الدين	**12**		**3**
دهوك	**11**	**(1) مقعد للمكون المسيحي**	**3**
القادسية	**11**		**3**
كربلاء	**11**		**3**
واسط	**11**	**(1) مقعد للكورد الفيلية**	**3**
ميسان	**10**		**3**
المثنى	**7**		**2**
المجموع	**320**	**9**	**83**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (12) لسنة 2018.

وقد تنافس في هذه الانتخابات (88) قائمة انتخابية و(25) تحالفاً انتخابياً و (205) احزاب سياسية بمشاركة (6,982) مرشحاً بينهم (2014) امرأة, وكان عدد المشاركين في التصويت العام قد بلغ (9,952,264) ناخباً, وفي التصويت الخاص (70,369), ليكون مجموع عدد المصوتين الكلي (10,840,989) ناخباً من اصل (24,352,253) ناخباً يحق لهم المشاركة في الانتخابات وكانت نسبة المشاركة 44,5, %[50].

وفي 19 من ايار 2018, اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية للانتخابات, بفوز تحالف سائرون (45) مقعداً, وحصول تحالف فتح على (47) مقعداً, في حين احتل تحالف النصر المرتبة الثالثة بحصوله على (42) مقعداً كما فاز ائتلاف دولة القانون ب(25) مقعداً, بينما فاز الحزب الديمقراطي الكردستاني ب(23) مقعداً في البرلمان[51], وتوزعت باقي المقاعد على الكتل السياسية الأخرى وكما هو مشار اليه في الجدول رقم (8) ادناه:

الجدول رقم (8) نتائج انتخابات مجلس النواب لعام 2018

القائمة	عدد المقاعد	القائمة	عدد المقاعد
تحالف سائرون	**54**	**التحالف العربي في كركوك**	**3**
تحالف الفتح	**47**	**الجماعة الاسلامية**	**3**
ائتلاف النصر	**42**	**الاتحاد الاسلامي**	**2**
ائتلاف دولة القانون	**25**	**التحالف من اجل الديمقراطية**	**2**

[50] - علي حسين سفيح, تداعيات انتخاب مجلس النواب العراقي لعام 2018 وجدلية تشكيل الرئاسات الثلاث, ط1 (بغداد: دار السنهوري, 2018), ص 27.

[51]-Iraq Election 12 May – Parliament – Website:(18\8\2022) www.globalsecurity.org

الديمقراطي الكردستاني	**23**	**النهج الديمقراطي**	**2**
ائتلاف الوطنية	**21**	**ائتلاف كفاءات التغيير**	**2**
تيار الحكمة	**19**	**بيارق الخير**	**2**
الاتحاد الكردستاني	**23**	**تمدن**	**2**
تحالف قرار العراق	**13**	**حزب الجماهير الوطنية**	**2**
الانبار هويتنا	**6**	**عابرون**	**2**
كوران (التغيير)	**5**	**التحالف المدني**	**1**
تحالف بغداد	**4**	**الحزب المدني**	**1**
حراك الجيل الجديد	**4**	**تجمع رجال العراق**	**1**
نينوى هويتنا	**4**	**صلاح الدين هويتنا**	**1**
ائتلاف قلعة الجماهير	**3**	**عراق الارض**	**1**
جبهة تركمان كركوك	**3**	**مقاعد الأقليات**	**9**
حركة إرادة	**3**	**المجموع**	**329**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات, في: (15\8\2022) #/https://ihec.iq

يمكن تحليل النظام الانتخابي لهذه الدورة من خلال ما يلاحظ على انتخابات 2018, نسبة المشاركة الانتخابية المتدنية التي لم تتجاوز 44,5 %, وفي تقديرنا ان هذا العزوف توزعت اسبابه ما بين خطاب المرجعية الدينية في النجف الاشرف قبل أسبوع من الانتخابات، اذ اعتبرت فيه ان المشاركة الانتخابية "حق وليس واجب" ، وهذا يؤشر إلى ان سلوك الناخب الانتخابي لازال محكوما بانتمائه الديني والمذهبي، والسبب الآخر للعزوف يترجم سخط الناخب العراقي على الطبقة السياسية لعدم تحقيقها طموحاته وآماله فضلاً عن عدم ثقة الناخب بأحزاب السلطة التي يرتبط اسمها بالفساد وهدر المال العام.

اما الملاحظات التي وردت حول النظام الانتخابي فتمثلت بتطبيق آلية سانت ليغو المعدل بأسلوب محرف وسيئ، لأنها احدى طرق توزيع الباقي من المقاعد النيابية في اطار نظام التمثيل النسبي التقريبي والتي تستند على نواتج القسمة وليس على القاسم الانتخابي، اي انها ليست نظاماً انتخابياً وانما يمكن استخدامها ضمن اطار النظام الانتخابي وفي مرحلة احتساب الباقي من الاصوات غير الموزعة على المرشحين المتنافسين في الانتخابات، وفيها خطوات لم يعتمدها المشرع للحد من السلبيات المرافقة للنتائج الانتخابية الناجمة عن

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

تطبيقها، وخاصة تشويه ارادة الناخبين، والتعددية الحزبية المفرطة، وكثرة الفائزين التي تؤدي الى التوافقات في تشكيل حكومة ائتلافية ومعارضة ضعيفة مقابل تحكم احزاب او كيانات سياسية في مجمل تفاعلات هيئات النظام السياسي[52].

اي ان هذا النظام الانتخابي حمل في طياته سلبيات، مثال على ذلك بلغت نسبة الاصوات المهدورة في انتخابات 2018, مليون صوت، وقد ذهبت لشخصيات وقوائم لم تنل أي مقعد في البرلمان، لتشكل تلك الاصوات الضائعة ضربة مباشرة للديمقراطية التي تهدف إلى تمثيل كل جزء من المجتمع [53].

يذكر ان المشرع تبنى اسلوب "التمثيل النسبي التقريبي" وليس الكامل، لأنه اعتمد توزيع المقاعد الانتخابية على المستوى المحلي لكل محافظة وليس على اساس احتساب اصوات جميع الناخبين في البلاد[54].

ما عدا مقاعد الكوتا للمكون المسيحي فتبنى التمثيل النسبي الكامل[55]. كما ان الأخذ بنظام "سانت ليغو المعدل" الذي يعتمد قسمة الاصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الاعداد الفردية (1،3،5،7،9 , ... الخ) ينم عن اصرار القوى السياسية على تجاهل المطالب الشعبية بتوسيع دائرة المشاركة والغاء طريقة سانت ليغو المعدلة لأنها تحرم كيانات من الحصول على مقعد او اكثر في البرلمان وهذا خلاف لمبادئ العدالة، اذ ان هذه الآلية لم تكن لصالح الناخبين ولا الاحزاب الصغيرة وحتى المرشحين الافراد، بدليل ان عدد المرشحين الافراد المشاركين في الانتخابات (19) مرشحا لم ينجح احدهم من الوصول للبرلمان، كما ان القوائم الصغيرة يتراوح عدد مقاعدها (1-5) مقاعد لكل حزب لابل ان الكثير منها لم يحصل على تمثيل في البرلمان، فمن اصل (87) (قائمة وحزب وتحالف) لم يتمكن سوى (32) منها من الحصول على تمثيل في مجلس النواب[56].

ولا ينكر ان هذه الانتخابات اسهمت بوصول (232) نائباً جديداً الى مجلس النواب "الدورة الرابعة" بما يشكلون 70.5 %, من اجمالي عدد اعضاء مجلس النواب، اذا تمكنت ائتلافات سياسية من تقديم نواب جدد الى البرلمان، اذ قدمت محافظة بغداد وحدها (44) نائباً جديداً إلى البرلمان من اصل (69) نائباً، وكذلك محافظة ميسان اسهمت بوصول (10) نواب جدد للبرلمان من أصل المقاعد العشرة الخاصة بالمحافظة [57].

واخيرا يمكن استعراض النتائج المترتبة على اعتماد طريقة سانت ليغو المعدلة كما يأتي [58].

1- ان نتائج الانتخابات "الدورة النيابية الرابعة" لم تتغير عن سابقتها من حيث استمرار الكتل البرلمانية السابقة في تأثيرها المهم على مسار العملية التشريعية ، ومن حيث دور الزعامات السياسية المتنفذة.
2- آن فرص حصول الاحزاب الصغيرة على مقاعد برلمانية ذهبت لصالح الاحزاب الكبيرة وبالتالي لم تكن النتائج مؤثرة بشكل يسهم في تغيير الخارطة البرلمانية التي تقودها الكتل السياسية الرئيسة الحاكمة منذ عام 2005.
3- غياب مصادر التنوع الفكري والسياسي المتمثل بمشاركة احزاب جديدة او مرشحين تكنوقراط ، وبذلك لن تؤثر في تجاوز خارطة التحالفات البرلمانية السابقة.
4- الاستمرار في تشكيل حكومة ائتلافية مع غياب معارضة حقيقية تستطيع الرقابة على اعمال الحكومة وتصويب الاخطاء .
5- مساهمة القوائم الكبيرة في تشكيل الحكومة أسهم في بقاء الكثير من القضايا الخلافية دون حلول ولاسيما ما يتعلق بمكافحة الفساد المالي والاداري التي اصبحت من الملفات الرئيسية للحكومات المتعاقبة منذ عام 2005.

المطلب الثالث: مرحلة انتخابات مجلس النواب الدورة الخامسة (2021)

---

[52] - علي هادي حميدي الشكراوي, انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2018, بين المشروعية القانونية والشرعية الشعبية, شبكة النبأ, في: (2022\7\17) https://amp.annabaa.org/arabic/studies/15552

[53] - لينا الموسوي, الاصلاح الانتخابي هو ما يحتاجه العراق حقا, معهد واشنطن "منتدى فكرة", في: (2022\7\17) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alaslah-alantkhaby-hw-ma-yhtajh-alraq-hqa

[54] - كرار حيدر مسلم, توزيع المقاعد البرلمانية في العراق وفقا لقانون الانتخابات مجلس لنواب رقم 45 لسنة 2013, جريدة الرأي الجامعي, جامعة المثنى, العدد 82, 2014, ص7.

[55] - المادة 4 من قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب لعراقي رقم 45 لسنة 2013 المعدل.

[56] - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, انتخابات 2018, في: (2022\7\20) https://2u.pw/u159M

[57] - علي حسين سفيح, مصدر سبق ذكره, ص32.

[58] - بشار نصر الدين محمد, نظام الانتخابات في العراق وأثره على الحرية السياسية, مجلة دراسات البصرة, العدد 30 (جامعة البصرة: 2018), ص 224.

جاءت انتخابات العاشر من تشرين الاول 2021, بعد منعطف كبير مرت به الدولة العراقية, نتيجة احتجاجات تشرين الاول لعام 2019, التي رفعت فيها مجموعة شعارات, تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاحين السياسي والمؤسساتي في الدولة العراقية[59].

اذا تم اجراء تغير جذري في النظام الانتخابي من خلال هذه الانتخابات، وتغير نظام التمثيل النسبي بنظام الترشيح الفردي، ونظام الدوائر الانتخابية المتوسطة، إذ قسمت المحافظات على دوائر انتخابية، واصبح عدد الدوائر الانتخابية مطابقة لعدد تمثيل النساء في المحافظة، اذ تم الاستغناء عن نظام التمثيل النسبي بالنظر للمطالبات الشعبية الرافضة له والمطالبة بتغيره، ولمعالجة النتائج الحاصلة نتيجة سوء التطبيق؛ علماً ان نظام التمثيل النسبي من افضل الأنظمة الانتخابية في حالة تطبيقه بصورة صحيحة، وفي بيئة مثالية كونه يمثل أكبر نسبة من الناخبين في البرلمان العراقي، وكانت هناك اعتراضات كبيرة على النظام الانتخابي بعد اجراء الانتخابات، وتم ردها لمضي مدة الاعتراض عليها مع وجود اعتراضات على النتائج أيضا امام المحكمة الاتحادية، وتم ردها لعدم اختصاص المحكمة الاتحادية للنظر في هذه الاعتراضات كونها من اختصاص الهيئة القضائية المختصة بقضايا الانتخابات، والمعينة من قبل مجلس القضاء الأعلى، والمتكونة من ثلاثة قضاة من الصنف الأول وغير مفرغين كليا لعمل الهيئة، وبحسب قانون المفوضية، وتمت المصادقة على نتائج الانتخابات البرلمانية بموجب قرارها ذي العدد (175 / اتحادية 2021) بتاريخ 12\7\2021[60].

جرت الانتخابات في وقتها المحدد 2021/10/8 " الاقتراع الخاص" ويوم10 تشرين الاول2021 للاقتراع العام، وكانت نسبة المشاركة هي الأقل في تأريخ الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام 2005، إذ بلغت (% 41) ينظر الجدول رقم (3)، مقارنة بالانتخابات عام 2018, التي كانت نسبة المشاركة فيها (% 44.52)، وقد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، ولاسيما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها "الشيعية والسنية"، بالمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشرينين، فضلاً عن صعود قوى شبابية لم تبلغ من العمر (30) عاماً، وهذا ما كان غير مسموح بها في الانتخابات السابقة، وكذلك بحصول المرأة على نسبة عالية من المقاعد [61].

جدول رقم(9) يوضح نسبة المشاركة الانتخابية التشريعية في المحافظات العراقية

المحافظة	المشاركة	المحافظة	المشاركة
بغداد	**%32**	**النجف**	**%41**
دهوك	**%54**	**القادسية**	**%42**
نينوى	**%42**	**المثنى**	**%44**
كركوك	**%44**	**البصرة**	**%40**
صلاح الدين	**%48**	**ذي قار**	**%42**
الانبار	**%43**	**ميسان**	**%43**
كربلاء	**%44**	**واسط**	**%44**

[59] - الإعلام العراقي في انتخابات 2021, المرصد العراقي لحقوق الانسان, دراسة تحليلية, (عمان: مؤسسة فريدريتش إيبرت, 2021), ص 38.

[60] - وجناء عبد الرزاق, مصدر سبق ذكره, ص839.

[61] - نتائج الانتخابات العراقية النهائية تؤكد فوز الكتلة الصدرية, موقع الجزيرة نت, 30\ تشرين الثاني\2021, في:(29\7\2022) https://2u.pw/C6pTi

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

بابل	**%46**	**ديالى**	**%46**
السليمانية	**%37**	**أربيل**	**%46**

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021, دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات.

ويلاحظ من الجدول اعلاه أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة في عموم العراق، إذ بلغت أقل مشاركة في بغداد بنسبة (% 32)، بينما كانت أعلى مشاركة في محافظة دهوك بنسبة (% 54)؛ وهذا يعني أن عدد الناخبين الذين صوتوا (9.077.779) مليون من مجموع (22.116.368) مليون ناخب على وفق عدد المسجلين في سجل الناخبين[62].

وعلى وفق ما أعلنت المفوضية العليا للانتخابات فقد حصل التيار الصدري بزعامة السيد (مقتدى الصدر) على الصدارة المطلقة متقدماً بنحو الضعف على أقرب منافسيه، إذ بلغ عدد مقاعد التيار (73) مقعداً ينظر الجدول رقم (4) وهو ما يمثل أكثر من (% 40) من عدد المقاعد التي حصل عليها كل المرشحين الشيعة " أحزاباً ومستقلين" البالغة نحو (176) مقعداً، لكن هذا الفوز المؤثر للصدريين المدعومين بشارع واسع شديد، وزعامة مطلقة ذات هيمنة دينية وسياسية، يجعل من تأثير الفوز القوي والصريح لهم عنواناً واسعاً للنفوذ السياسي سواء في البرلمان أو الحكومة أو في الشارع ، وتجد في التيار الصدري خصماً لدوداً ونقيضاً نوعياً مهدداً بقوة لمشروعه في العراق، وهو ما يترتب عليه من فوضى ونزاع مسلح، أو من تسويات سياسية قد تخلق واقعاً سياسياً متوتراً وغير فاعل للسنوات القادمة[63]. ادناه الجدول رقم (10) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021:

جدول رقم(10) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021

الحزب او التحالف	المقاعد	الحزب او التحالف	المقاعد
الكتلة الصدرية	**73**	**امتداد**	**9**
تقدم	**37**	**حراك الجيل الجديد**	**9**
ائتلاف دولة القانون	**34**	**إشراقة كانون**	**6**
الديمقراطي الكردستاني	**32**	**العقد الوطني**	**5**
تحالف فتح	**17**	**تصميم**	**5**
تحالف كردستان	**16**	**قوى الدولة**	**4**
عزم	**12**	**احزاب صغيرة**	**21**
مكونات الاقليات	**9**	**مستقلون**	**40**

[62] - براء الشمري, الانتخابات العراقية: 41 % نسبة المشاركة وترقب للنتائج الأولية, موقع العربي الجديد, 11 تشرين الاول 2021, في(2022\7\30) https://2u.pw/A8x7e

[63] - لقاء مكي, الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد متغير ومتوتر, مركز الجزيرة للدراسات, 14 تشرين الاول 2021, في: (2022\7\30) https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, انتخابات مجلس النواب العراقي 2021, النتائج الاولية, اصوات المرشحين حسب الدوائر الانتخابية, في: (2022\7\30) https://2u.pw/x4x1O

نلاحظ من الجدول إعلاه حصول الكتلة الصدرية بأكثر المقاعد، وتراجع تحالف الفتح في حصوله على عدد المقاعد مقارنة في انتخابات عام 2018، وتراجع كتلة السيد "حيدر العبادي" والسيد "عمار الحكيم" ، والمتمثل بقوى الدولة، وصعود قوى تشرين التي كانت سبب في تقريب الانتخابات بنحو مبكر، وعلى صعيد المكون السني تمثلت بحصول تحالف تقدم بقيادة " محمد الحلبوسي" بأغلبية المقاعد، وعلى صعيد الكرد تمثلت بهيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على أغلبية المقاعد، وشهدت تلك الانتخابات بحصول المستقلين على (40) مقعداً, ويرجع ذلك إلى تغيير النظام الانتخابي الذي جعل الترشيح الفردي والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات. واظهرت في هذه الانتخابات قوى الاحتجاجات التي تكرست في بغداد والمحافظات الجنوبية، وقد حظيت هذه القوى من خلال حركتين سياسيتين جديدتين هما : "امتداد " و " إشراقة كانون "، مجتمعة بأكثر من 20 مقعداً تشكل ثقلاً مهماً في البرلمان الجديد ولاسيما أن تحالفت مع التيار الصدري، أو مع قوى معارضة خارج الأطر السياسية التقليدية، وهؤلاء الفائزون الجدد وجلهم من الشباب الناشطين يعبرون عن تطور مهم في الوعي الشعبي في مدن الجنوب العراقي الذي ظل محكوماً منذ عام 2003, بقوى الإسلام الشيعي، إذ كانت احتجاجات تشرين الأول 2019, علامة فارقة في الوعي السياسي الشيعي الشعبي العراقي، وقد زادت حدة خصومتها بل وعدائها مع الأحزاب التقليدية والقوى المسلحة التابعة لها أو القريبة منها بعد مقتل المئات من الناشطين وجرح آلاف آخرين[64].

أما الانهيار الكبير فكان من حصة تحالف قوى الدولة الوطنية بزعامة السيد "عمار الحكيم " و "حيدر العبادي"، فقد كان هذا التحالف يملك في قائمتين منفصلتين ما مجموعه (60) نائباً في الدورة البرلمانية السابقة، ما الآن فقد حصل على خمس مقاعد فقط في جميع المحطات الانتخابية، وعلى صعيد الأحزاب السنية هيمن تحالف " تقدم " الذي يتزعمه رئيس البرلمان السابق " محمد الحلبوسي " على أكثر من نصف المقاعد التي حصل عليها السنة مجتمعين، سواء كانوا أحزاباً أو مستقلين، ولم تحصل في الوسط السياسي السني ردود فعل عنيفة من قبل الخاسرين كما حصل مع القوى الشيعية، فقد اكتفى بعضهم ببيانات تطعن في نزاهة الانتخابات، كما فعل الحزب الإسلامي الذي لم يفز لأول مرة بأي مقعد، وكذلك شخصيات سياسية سنية تقليدية فشلت بالفوز مثل رئيسي البرلمان الأسبقين " أسامة النجيفي، وسليم الجبوري "، ولم يحصل تحالف عزم الذي يقوده " خميس الخنجر "، فقد حصل على (14) مقعداً في جميع المحطات الانتخابية[65].

وحقق الكرد أيضاً مفاجآت فالحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة "مسعود البرزاني" نال (34) مقعداً وهو ما يمثل نحو ثلثي عدد المقاعد التي حصل عليها الكرد مجتمعين والبالغة (54) الاتحاد الوطني الكردستاني مقعدين من رصيده في البرلمان السابق ليفوز هذه المرة ب (16) مقعداً، بينما فشلت حركة التغيير في الحصول على أي مقعد، وحصلت حركة جديدة معارضة هي " الجيل الجديد" على (9) مقاعد، وهو ما اعتبر مفاجأة في اختراق الوسط السياسي الكردي المحكوم بدوره بالقوى السياسية التقليدية، يمكن معرفة النتائج الكردية بالوضع الذي يعيشه الاتحاد الوطني الكردستاني وانقساماته الداخلية، وكذلك عدم قدرة حليفته حركة التغيير على إيجاد بديل كاريزمي لمؤسسها وزعيمها الراحل "شيروان مصطفى " الذي توفي في العام 2017، وهو ما وفر للديمقراطي الكردستاني فرصة تحقيق الفوز حتى في السليمانية أذ معقل كل من " الاتحاد" و " التغيير"، كما منح هذا الوضع "الجيل الجديد" فرصة الاستئثار بأصوات الرافضين للأحزاب التقليدية[66].

إن الاطراف الخاسرة في هذه الانتخابات جنوا ما حصدوه في التعالي على الناس وعدم تلمس همومهم، وضعف الاهتمام بالجيل الشاب الصاعد، وإيلاء الأهمية بملفات ليست من أولويات حياة المواطنين كالماء والكهرباء، والرابحون في هذه الجولة في حالة الكتلة الصدرية فإنهم استغلوا العزوف عن المشاركة عبر انضباط الجمهور، وحسن التنظيم ، والتحدث بلغة الناس، في حين شكلت الصعود لدولة القانون هو أن هذا الائتلاف الضد النوعي للتيار الصدري، فضلاً عن قناعة الناخبين بقدرة دولة القانون، وزعيمها في ضبط السلاح المنفلت والعودة بالبلاد على الرخاء الاقتصادي. أما ما يخص قائمة تقدم فقد كان الرهان على الشباب والتواصل معهم، فضلاً عن تجاوز الشبكات الاجتماعية التقليدية سبباً في التقدم الانتخابي في المحافظات الغربية[67].

الخاتمة

---

[64] - لقاء مكي, مصدر سبق ذكره.

[65] - مسلم عباس, مدرسة الانتخابات المبكرة, شبكة النبأ المعلوماتية, 14 تشرين الاول 2021, في: (1\8\2022) https://amp.annabaa.org/arabic/authorsarticles/28783

[66] - لقاء مكي, مصدر سبق ذكره.

[67] - علي طاهر الحمود, الانتخابات النيابية العراقية 2021: الدروس القاسية, مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد: 2021), ص5.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

بعد خمس دورات انتخابية برلمانية اجريت في العراق بعد عام 2003، بدءاً من انتخابات الجمعية الوطنية في 30 كانون الثاني 2005, مروراً بانتخابات مجلس النواب في 15 كانون الاول 2005, واخيرا انتخابات مجلس النواب في 10 تشرين الأول 2021, شهد العراق الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي تعديل او استبدال النظام الانتخابي قبل كل انتخابات, واصبح النظام الانتخابي في العراق مثيرا للجدل بين مختلف الاحزاب والقوى السياسية منذ اصدار اول قانون للانتخاب "الامر 96 لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة" ولحد هذه اللحظة, مما استدعى دراسة وتحليل النظام الانتخابي من خلال دراسة العوامل التي اثرت فيه, ثم بيان اثر النظام الانتخابي في الاحزاب السياسية والتمثيل السياسي داخل البرلمان ونسبة المشاركة, من اجل الوصول الى نظام انتخابي انسب يتلاءم مع وضع العراق ويناسب ظروفه.

الاستنتاجات

1. ان النظام البرلماني هو النظام الملائم لعراق ما بعد 2003, فيما لو تم ايجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. هناك تأثير الاحزاب وقوتها في نشاطات الهيئة التشريعية ومهمة تشكيل الحكومة.
3. ما زالت الاحزاب السياسية وبمختلف تياراتها تعد ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير واضحة.
4. ان أي نظام انتخابي من هذه الانظمة السائدة لا يمكن تطبيقه بكل خصائصه, وانما يجب ان تكون هناك تكيفات تخدم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المصادر

أولاً- الدستور العراقي الدائم لعام 2005

1. المادة (49) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.
2. المادة (15) من قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005.
3. قانون انتخابات مجلس النواب العراقي المرقم 9, لسنة 2020.
4. المادة (5) من قانون التعديل الاول لقانون انتخاب مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013 المعدل.
5. المادة (4) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب لعراقي رقم 45 لسنة 2013 المعدل.

ثانياً- الكتب

1. علي حسين سفيح, تداعيات انتخاب مجلس النواب العراقي لعام 2018 وجدلية تشكيل الرئاسات الثلاث, ط1 (بغداد: دار السنهوري, 2018).
2. بلقيس محمد جواد, دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي, ط1 (سوريا: دار الحصاد, 2013).
3. طه عمر رشيد, الاساس القانوني لحق المعارضة السياسية: العراق نموذجا, ط1 (السليمانية: دار سردم للطباعة والنشر , 2011).

ثالثاً- الرسائل العلمية

1. احمد يحيى هادي, العملية السياسية في العراق بعد 2003, دراسة في اشكالية الرئاسات الثلاثة, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2014.
2. رياض غازي فارس, النظام الانتخابي في العراق ودوره في عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد كلية العلوم السياسية, العراق, 2011.
3. عدي عبد مزهر, ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق (2005-2014), اطروحه دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2016.

رابعاً- المجلات العلمية

1. حازم عبد الحميد النعيمي, إشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 28 (الجامعة المستنصرية: 2009).
2. فاطمة حسين سلوم, الانتخابات البرلمانية العراقية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية, العدد 40(جامعة المستنصرية: 2012), ص119.
3. حنان محمد القيسي, دراسة في قانون الانتخاب العراقي, مجلة المستقبل العراقي, العدد 8 (بغداد: 2006).
4. سامر مؤيد عبد اللطيف, التعديل في قانون الانتخابات العراقي الدواعي الدلالات والابعاد, مجلة اهل البيت, العدد 10(كربلاء: 2010).

5. قحطان احمد سليمان, ملاحظات اولية على قانون الانتخابات ونتائجها, مجلة العلوم السياسية, العدد 41 (جامعة بغداد, 2010).
6. تغريد حنون علي, على فكرة الديمقراطية بين النشأة والتعزيز في العراق, مجلة العلوم السياسية, العدد 39 (جامعة بغداد, 2008).
7. اروى فخري عبد اللطيف, مبادى النظم الانتخابي في العراق لعام 2010, مجلة جامعة تكريت, العدد5 (جامعة تكريت: 2010).
8. سفين جلال فتح الله, جغرافية الانتخابات البرلمانية لعام 2010, دراسة في الجغرافية السياسية, مجلة جامعة كركوك, العدد1 (جامعة كويه: كلية العلوم الاجتماعية, 2013).
9. علاء سالم, الانتخابات العراقية 2010, هل من جديد, مجلة السياسة الدولية, العدد 180 (القاهرة: 2010).
10. انور سعيد الحيدري, النظم الانتخابية في العراق قراءة نقدية, بحث في مؤتمر العلمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات, اربيل, 2011.
11. مازن عبد الرضا, تقييم النظام الانتخابي في العراق, مجلة دراسات انتخابية, المفوضية المستقلة العليا للانتخابات العددان 7-8, كانون الثاني, 2016.
12. بشار نصر الدين محمد, نظام الانتخابات في العراق وأثره على الحرية السياسية, مجلة دراسات البصرة, العدد 30 (جامعة البصرة: 2018).

خامساً- مراكز الابحاث

1. علي طاهر الحمود, الانتخابات النيابية العراقية 2021: الدروس القاسية, مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد: 2021).
2. عبد العزيز عليوي العيساوي, نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, ط1, 2013.
3. هيثم غالب الناهي, الانتخابات البرلمانية العراقية بين ازمة التنافس الائتلافات ومصداقة المفوضية, مجلة المستقبل العربي, العدد 375, (مركز دراسات الوحدة العربية: 2010).
4. ماجدة شكري مهدي, الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و2018 نموذجاً), مجلة كلية الآداب, العدد 132, (جامعة بغداد: 2020).

سادساً- الصحف

1. جريدة الوقائع العراقية, بيان رئاسة الجمهورية, عدد 4010 في 23 تشرين الثاني 2005.
2. جريدة الصباح, العدد (734) بغداد, 31 كانون الاول, 2005.
3. جريدة الشرق الاوسط, العدد (11509) حزيران 2010.
4. جريدة الوقائع العراقية, التعديل الأول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013, العدد 4481, 19 شباط 2018.
5. جريدة الوقائع العراقية, التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 المعدل العدد 4506, 17 ايلول 2018.
6. عبيد خضير جبر, المادة التاسعة من قانون الانتخابات وشرعية اعضاء مجلس النواب صحيفة الصباح العراقية, العدد 3825, 9 تشرين الاول 2009.
7. كرار حيدر مسلم, توزيع المقاعد البرلمانية في العراق وفقا لقانون الانتخابات مجلس لنواب رقم 45 لسنة 2013, جريدة الرأي الجامعي, جامعة المثنى, العدد 82, 2014.

سابعاً- الانترنيت

1. قناة العراقية الفضائية, في مقابلة مع نائب الرئيس العراقي (الاسبق) طارق الهاشمي في تموز 2006, في: (11\7\2022) https://imn.iq/youtube/
2. مجلس الاقضاء الاعلى, الانتخابات العراقية لعام 2010, في: (13\7\2022) https://www.hjc.iq/index-mob.php
3. في قلب الانتخابات العراقية لعام 2010 - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, في:(13\7\2020) https://carnegie-mec.org/2009/11/16/ar-pub-24265
4. علي هادي حميدي الشكراوي, انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2018, بين المشروعية القانونية والشرعية الشعبية, شبكة النبأ, في: (17\7\2022) https://amp.annabaa.org/arabic/studies/15552

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00033

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

5. لينا الموسوي, الاصلاح الانتخابي هو ما يحتاجه العراق حقا, معهد واشنطن "منتدى فكرة", في: (2022\7\17) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alaslah-alantkhaby-hw-ma-yhtajh-alraq-hqa
6. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, انتخابات 2018, في: (2022\7\20) https://2u.pw/u159M
7. نتائج الانتخابات العراقية النهائية تؤكد فوز الكتلة الصدرية, موقع الجزيرة نت, 30\ تشرين الثاني\2021, في:(2022\7\29) https://2u.pw/C6pTi
8. براء الشمري, الانتخابات العراقية: 41 % نسبة المشاركة وترقب للنتائج الأولية, موقع العربي الجديد, 11 تشرين الاول 2021, في(2022\7\30) https://2u.pw/A8x7e
9. لقاء مكي, الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد متغير ومتوتر, مركز الجزيرة للدراسات, 14 تشرين الاول 2021, في: (2022\7\30) https://studies.aljazeera.net/ar/article/5159
10. مسلم عباس, مدرسة الانتخابات المبكرة, شبكة النبأ المعلوماتية, 14 تشرين الاول 2021, في: (2022\8\1) https://amp.annabaa.org/arabic/authorsarticles/28783

سابعاً- المصادر الاجنبية

1. A.I. Dawisha, Larry jay Diamond, Iraq's year of voting Dangerously Journal of Democracy, volume 17, Number 2, April 2006.
2. Elections in Iraq ,April 20 Governorate Council Elections , Frequently Asked Question, International Foundation for Electoral Systems, April 15, 2013.
3. Iraq Election 12 May – Parliament – Website:(18\8\2022) www.globalsecurity.org